الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال
- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-

أ. زيـدان محمـد*
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

Résumé :
Le sujet des investissements étranger directs est parmi les sujets qui a suscité l'attention de nombreux chercheurs , et malgré les acquis qui en résultent de l'attirance de ces investissements, cependant leurs risques sur les pays en voie de développement et en particulier , celles qui traversent une période de transition , ont un net effet sur leurs décisions économiques , sociales et politiques , suite aux facilitées accordées en vue d'attirer un plus grand nombre de ces investissements.
Par conséquent, cet article a pour objectif la présentation d'une étude analytique des acquis et des risques qui résultent des investissements étrangers directs, en citant à cela les quelques expériences qui sont apparues dans ce domaine dans certains pays

تمـهيد:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبحت من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق وذلك اعتبارا من بداية التسعينات من القرن العشرين

*ماجستير في العلوم الإقتصادية بدرجة أستاذ مساعد مكلف بالدروس، رئيس قسم علوم التسيير- جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. المايل: zidmoha@yahoo.fr

بعد انهيار القطب الاشتراكي، وبالتالي فقد تزايدت أهمية إجراء تقييم لآثار الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاديات الانتقالية، وحيث أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شان كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي إيجابية ونواحي سلبية للدولة المضيفة، لذا فإنه من الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المرتبة على تلك الاستثمارات.

يمكن القول أن أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير، فمن ناحية فإن المؤيدين لتلك الاستثمارات يحبذونها نظرا لدورها في نقل التكنولوجيا، وكذا التوسع في تدفقات التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل، بالإضافة إلى التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وكذا تسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية، أما المعارضين لتك الاستثمارات فإنهم يبررون دورها السلبي على التنمية نظرا للأعباء المختلفة التي ترتبط بتلك الاستثمارات، خاصة في جانبها الاجتماعي والتي أثرت على السياسي والأمني في بعض الأحيان وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المقال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز.

ثانيا: الاعتبارات المتعلقة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقال.

ثالثا: الأعباء والمكاسب المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

رابعا: دورس من بعض تجارب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

أولا: المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز.

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحد الموضوعات الرئيسية التي تحضى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري كمؤسسات Standard & Poors, Moodys، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقبة. لذا فإن حكومات الدول المضيفة سوف تجد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية من تلك الدول المنافسة ، ومن ناحية أخرى فإن الإفراط والمغالاة في تقديم الحوافز أو ما يطلق عليه Over-Bidding قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة ، وبالتالي فقد أصبحت مسألة تقديم حوافز الاستثمار موضع خلاف سواء بين الدول والحكومات أو على مستوى رجال الفكر والاقتصاد ، حيث تختلف وجهات نظرهم وتتباين فيما يتعلق بتلك القضية ما بين مؤيد ومعارض ، ومن ثم فإن تلك القضية تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة . في هذا الجزء سنحاول التطرق إلى مايلي :

1- أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر إلى مايلي:

1-1 حوافز تمويلية: وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي (1):

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

2-1 حوافز جبائية: يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنضوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدد قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع.

3-1 الحوافز غير المباشرة: تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة

الأجنبية امتيازا فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

كما قد تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم – أوالإعفاء منها نهائيا- والخاصة بإستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء.... ، وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بالإضافة إلى إعفائها في بعض الأحيان من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية (2).

إن الحوافز المذكورة سابقا والمطبقة في العديد من الدول النامية وخاصة في تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقال أدت إلى استقطاب رساميل كبيرة إليها، إلا أن تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه الدول يبقى ضعيفا مقارنة مع الدول المتطورة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الدول المتقدمة تستقطب ما يقارب 80% حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم 1: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1990- 1995. الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	1990	%	1993	%	1994	%	1995	%
مجموعة الدول النامية	25.1	100	68.3	100	80.1	100	90.3	100
أفريقيا- جنوب الصحراء	0.9	3.6	1.8	2.6	3	3.7	2.2	2.4
شرق آسيا والباسيفيك	11	43.8	37.9	55.5	43	53.7	53.7	59.5
جنوب آسيا	0.5	1.9	0.8	1.2	1.2	1.5	2	2.2

أوروبا وآسيا الوسطى	2.1	8.4	8.3	12.2	8.4	10.5	12.5	13.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.8	31.1	15.7	23	20.8	26	17.8	19.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.8	11.2	3.8	5.5	3.7	4.6	2.1	2.3

المصدر: world debit tables, finance for developing countries, 1996 Extrernat

2- الوضع الراهن لاستخدام حوافز الاستثمار: منذ فترة طويلة وحتى الآن ثارت مناقشات طويلة حول مسألة ما إذا كانت حوافز الاستثمار خاصة الحوافز الضريبية ، تعتبر أداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية، وفي حين أن دولا مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية قد ألغت أوخفضت الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب، فإن دولا أخرى مثل الصين والهند وتايلاند قد أدخلت مجموعة جديدة من الحوافز الضريبية (3)، كما تشير دراسات أخرى إلى أن الحوافز والمزايا الاستثمارية تحتل مكانة متأخرة في سلم أولويات المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة(4)

بالنسبة للجزائر فإنه بالرغم من ضخامة المزايا والضمانات التي تقررت للاستثمارات الأجنبية من خلال قوانين الاستثمار، إلا أن مجموع ما تدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات مازال ضئيلا و لا يتعدى 2 مليار دولار خارج المحروقات(5)، حيث يمكن استنتاج أن هذه الامتيازات مع أهميتها في نظر المستثمر الأجنبي إلا أنها ليست العنصر الحاسم في هذا المجال، وعلى عكس ذلك فإن بلدانا أخرى لم تمنح أي امتيازات أو إعفاءات إلا أنها تعتبر مراكز لجذب

الاستثمارات حيث أن توافر المناخ الاستثماري العام هو الذي يؤثر على انسياب وجذب هذه الاستثمارات (6).

هناك عدد من الدول لها مخاوف نتيجة التزايد المستمر والمنافسة الحادة لتقديم حوافز الإستثمار ، وذلك الوضع ممكن أن يؤدي إلى تشويه الأنماط الاستثمارية لصالح الدول ذات القدرات الماليـــة الكبيرة ، وفي نفس الوقت فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية والإقليمية تظهر عدم رغبة بعض الحكومات للتوسع في إقرار نظم لحوافز الاستثمار ، وتوصلت تلك الحكومات من خلال جهد جماعي إلى الحد من استخدام حوافز الإستثمار وذلك بتضمين مواد معينة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة عن الدعم والإجراءات التعويضية . كما أنه من خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والتي يجري الإعداد لها في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية – الحوافز الضريبية – حيث أنتقد بعض ممثلي المنظمات الدولية وأعضاء OCDE المغالاة في منح تلك الإعفاءات والحوافز الضريبية.

يمكن تجميع الحجج التي تساق حول حوافز الإستثمار الأجنبي بشكل عام في أربعة اعتبارات (7):

2-1 الاعتبارات التوزيعية: إن حوافز الإستثمار تعمل على نقل جزء من قيمة المزايا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المضيفة إلى الشركات متعددة الجنسيات، فكلما زادت درجة المنافسة بين الدول المضيفة لتقديم المزيد

من الحوافز، كلما زادت نسبة المزايا والمكاسب التي يتم تحويلها إلى الشركات متعددة الجنسيات، وعندما يكون هناك رصيد محدد من الاستثمار الأجنبي المباشر والمتاح في إقليم ذي حساسية عالية لحجم الحوافز المقدمة، فإن الدول المضيفة في ذلك الإقليم تجد نفسها تقدم الحوافز المختلفة لجذب أكبر حجم من تلك الاستثمارات، ولكن تلك الحوافز قد تعمل ببساطة على إبطال مفعول الحوافز التي تـــقدمها الدول الأخرى، وذلك دون زيـــادة فعليـــة في حـــجم الاستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها، ومثل تلك الحوافز لا تعني شيئا أكثر من تحويل جزء من الإيرادات من الدول المضيفة إلى الشركات الأجنبية المستثمرة (8).

2-2 الاعتبارات المعرفية: إن الآراء والبراهين التي تشير إلى أهمية وضرورة الحوافز، تعتمد بشكل كبير على افتراض مؤداه أن الحكومات المضيفة لديها معرفة ومعلومات تفصيلية عن حجم وقيمة الوفورات الخارجية الموجبة والمتعلقة بكل مشروع من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما في الواقع العملي فإن عملية حساب تلك التأثيرات بدقة تعد من قبيل المهمات المستحيلة حتى ولو بمساعدة خبراء على درجة عالية من الممارسة في الميدان، ويمكن تشبيه الدخول في العروض التنافسية للفوز بمشروع استثمار أجنبي مباشر بإرسال بعض المسؤولين الحكوميين لحضور مزاد لتقديم عرض للحصول على بند تتسم قيمته الفعلية بدرجة غموض شديدة بالنسبة لتلك الدولة، ومن ثم يمكن القول بشكل عام أن الدولة المضيفة الفائزة هي الدولة ذات التقييم التفاؤلي المغالى فيه لتقديم

المشروع بالنسبة للدولة، وتلك المنافسة الشديدة من الممكن أن تؤدي إلى المغالاة في تقديم الحوافز وتلك الحالة يطلق عليها – لعنة الفائز Zinner Curse ، فعلى سبيل المثال قد تقدم الدولة حوافز قدرها 200 مليون دولار للحصول على مشروع استثمار أجنبي مباشر بينما هذا المشروع يحقق منافع إجمالية قدرها 150 مليون دولار ، ففي هذه الحالة فإن الدولة تخسر ما قيمته 50 مليون دولار من جراء هذا الاستثمار (9).

3-2 اعتبارات الاقتصاد السياسي: إن نقص المعرفة والمعلومات ليست هي السبب الوحيد الذي يجعل حكومة ما تقدم حجما من الحوافز يفوق المكاسب المتحققة نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر، بل إن بعض القوى ذات التأثير داخل الاقتصاد الوطني- المستفيدة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر-قد تمارس ضغوطا على حكوماتها لمنح المزيد من المزايا والتسهيلات لتلك المشاريع، وبتفصيل أكبر فإن المزايا المحققة من مشروع استثمار أجنبي معين من المرجح أن تستحوذ عليها – مجموعة مصالح- معينة داخل الدولة المضيفة بل أن تلك المجموعات قد تعتبر أن تلك المزايا حكرا خاصا عليها، ومن ناحية أخرى فإن الأعباء المترتبة على حوافز الاستثمار من المرجح أن تنتشر بدرجة أكبر وبشكل متساوي على كافة فئات المجتمع أي يتحمل جميع أفراد المجتمع تلك الأعباء بالتساوي.

ولاشك أن الآثار المختلفة لكل من المزايا والأعباء على فئات المجتمع المختلفة في الدولة المضيفة تفتح الباب على مصراعيه لممارسة التأثير السياسي لمجموعات المصالح الخاصة والضغط على الحكومة لإقرار وتقديم حوافز الاستثمار بدرجة مبالغ فيها ، حيث أن تلك الأنواع من المشاريع تحقق لهم المزيد من المكاسب بينما يتحمل نتائجها السلبية بقية فئات المجتمع .

2- 4 إحداث المزيد من التشوهات: لقد افترضت بعض المناقشات والآراء أن قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز قدرها مليون دولار سوف يترتب عليها أعباء قيمتها نفس المبلغ، ويعتبر هذا نوع من التفاؤل المبالغ فيه بشكل كبير والتقديرات غير الواقعيـــة، حيث أن الحوافز التمويليـــة غالبا ما يتم تمويلها من الضرائب وهذا ما يؤدي إلى عدم فعاليتها، كما أن الحوافز المالية ليست جيدة، علاوة على كونها تمثل تضحية لا مبرر لها من جانب الخزينة العامة، أما بالنسبة للحوافز غير المباشرة من الممكن أن تكون أكثر سوءا، فمثلا إن منح الشركة الأجنبية وضع احتكاري سوف يتيح لحكومة الدولة المضيفة أن تتهرب من نفقات الموازنة المباشرة، ويتم نقل تكلفة الحوافز إلى المستهلكين في صورة زيادة في الأسعار. ولعل الدول النامية بصفة خاصة ونظرا للأوضاع الخاصة بكل من الموازنة وميزان المدفوعات تشعر بأنها مجبرة على استخدام الحوافز ذات درجات تشويه مرتفعة مثل حقوق الاحتكار والضمانات ضد منافسة الاستيراد والتي تمنح لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر(10)، بينما في المقابل فإن الدولة المتقدمة حيث تتمتع بقدرات مالية أكبر تستطيع أن تقدم منح تمويلية مباشرة

والتي تتميز بتأثيرات تشويهية أقل، وهذه الأوضاع غير المتماثلة تضع الدول النامية في وضع سيئ جدا عند تنافسها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بعد تناولنا للأنواع المختلفة لحوافز الاستثمار ، وكذا استعراض الوضع الحالي لاستخدام حوافز الاستثمار فإنه يجب التأكيد على مايلي :

- إن البيئة المواتية وإطارها المؤسسي هي أهم المقومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الحوافز والإعفاءات فما هي إلا عوامل ثانوية في هذا المجال .
- إن الإفراط والمغالاة في تقديم حوافز الاستثمار قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول النامية المضيفة، وفي ضوء عدم توافر المعلومات الضرورية عن المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تعرضـــها الشركات الأجنبية، وعدم القدرة على احتساب المزايا والأعباء المترتبة على تلك الاستثمارات بدقة كافية، فإن الوضع قد يؤدي إلى خسائر مؤكدة لتلك الدول، حيث أن الدول النامية المضيفة قد تقدم حوافز تفوق قيمتها ما تحققه من مكاسب من جراء هذه الاستثمارات.
- أما فيما يتعلق باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI والخاصة بموافقة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي OCDE على بند يتضمن الحد من استخدام حوافز الاستثمار ، فيجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر أن تعمل سويا على استثناء الدول النامية من هذا البند ولو لفترة انتقالية معقولة .

- يجب على حكومات الدول المضيفة عند إقرارها للسياسة الخاصة بحوافز الاستثمار أن تتنبه إلى مسألة هامة وخطيرة وهي أن هناك احتمالات قوية لقيام جماعات ضغط معينة بمحاولة الضغط والتأثير على حكوماتها في اتجاه إقرار المزيد من حوافز الاستثمار والتي تفوق دوما المزايا المترتبة على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن الجزائر كغيرها من الدول التي تمر بمرحلة انتقال تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الإجراءات التشريعية والإدارية والجبائية، عليها صياغة نظام للحوافز والإعفاءات والامتيازات التي تمنح للشركات متعددة الجنسيات يمتاز بالكفاءة والفعالية وذلك بمراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني ، ويقصد بالخصوصية مشاكله وأولوياتـــه بحيث يتم التمييز عند منح الحوافز بين الشركات وفقا لمساهمتها في التخفيف من حدة المشاكل ووفقا لأولويات الاقتصاد الوطني .

ثانيا: الاعتبارات المتعلقة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقال.

إذا كان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو هدف الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، فإنه يجب دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه سواء لتوفير البيئة المواتية له، أو لتعظيم الاستفادة وتقليل الأضرار والأعباء الناجمة عنه

بقدر الإمكان، كما يجب ذكر بعض الاعتبارات الهامة التي يجب أخذها في الحسبان عند توافد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول ومن بينها الجزائر بصورة أكبر مما عليه الآن ومن هذه الاعتبارات ما يلي(11):

1- نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: إذا كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بين شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة، حيث يمكنه اختيار المناطق التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية، إلا أنه يجب على الدول المضيفة اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، أو تحمل أقل التكاليف، كما أن بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الدخول إليها والاستثمار فيها كصناعات الدفاع الوطني وقطاعات الأمن الوطني، والصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظرا لأنها من الصناعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

2- ترشيد حوافز الاستثمار خدمة للاقتصاد الوطني: من الأهمية بمكان تحديد الأنشطة الاستثمارية التي سوف تحصل على حوافز، حيث يجب ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير مثلا أو استخدام العمالة الوطنية.

3- طبيعة العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة: قبل التطرق إلى العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة نشير إلى ضرورة عدم الإسراف في منح التسهيلات المختلفة، والعمل على الاستفادة أكثر من هذه الاستثمارات

من خلال تحديد علاقة تعمل على تدفق وانسياب التكنولوجيا والخبرات العلمية والعمل على توظيف أكبر للعمالة الوطنية مع العمل على تدريبها وتأهيلها. يبرز دور الدولة عند تحليل العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق المحلي ، وبعض أسباب الضغط التي يمكن أن يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالاحتكار والإغراق وغيرها.

4- استقرار البيئة المواتية للاستثمار: إن من أهم المقومات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي هي البيئة المواتية وإطارها المؤسسي، لذا يجب دائما الحفاظ على الاستقرار بمجالاته السياسية والاقتصادية والتشريعية، حتى تكون هناك حكومة قادرة على التفاوض مع المستثمر الأجنبي من موقع قوة.

5- مدى قدرة الدولة المضيفة على التفاوض: إن استقرار الدولة يجعلها قادرة على التفاوض بشكل يحقق لها أقصى المنافع، لذا يجب على الدولة القيام بتفاوض ناجح وبناء بمهارات تفاوضية عالية، ومن خلال مجموعة تفاوض متنوعة من الخبرات والمهارات التي تشمل القانون الدولي، الاقتصاد الدولي.

6- المنافع والتكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر: لا يجب إغفال الناحية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر بل يجب الأخذ في الاعتبار ما يضيفه هذا الاستثمار للمجتمع ككل.

يمكن تصنيف المنافع والتكاليف الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من صعوبة تقديرها حسب الجدول التالي :

جدول رقم 2 : المنافع والتكاليف الإجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر(12)

عنصر الدراسة	المنافع الإجتماعية	التكاليف الإجتماعية
1- البيئة	-إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. -إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. -تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	-التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء ... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان .
2- العمالة	-تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. -تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. -رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية .	-عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب. -الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط . ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لماسبق
3- الرفاهية	-رفع المستوى المعيشي بصفة عامة . إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. -رفع المستوى العلمي والفني للعمالةالمحلية	-الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية . -احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
4- البحوث و التطوير	-قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية . قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي . -قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	-قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية . -قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية .

7- ترويج الاستثمار في الدولة المضيفة : من الأهمية بمكان الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة ، ولكن لا ينبغي الإسراف في بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار مثل إرسال بعثات إلى الخارج أو نشر إعلانات على النطاق الدولي.

لقد سعت العديد من الدول إلى إنشاء وكالة لترويج الاستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشادات اللازمة(13)

8- خلق طبقة من المنظمين ورجال الأعمال بالدولة المضيفة: إن قيام الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور طبقة هامة من المنظمين ورجال الأعمال يساهمون في التنمية الوطنية.

ثالثا: الأعباء والمزايا المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية

هناك جملة من الأعباء يمكن تحملها إذا لم يكن لحكومة الدولة المضيفة قدرة على التفاوض والتحكم في توجيه هذه الاستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية وليس خدمة فئة محدودة من المجتمع، كما تحقق الاستثمارات الأجنبية إذا ما أحسن استغلالها جملة من المنافع والمكاسب:

1- الأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

1-1 الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات (14): يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك

الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي(حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظر لعدد من الأسباب:

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.
- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى – الشروط التقييدية-.

1- 2 الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي: تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية(15).

لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

1- 3 الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال:

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولـــكن بدرجات متفاوتة(16)، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.

2-المزايا والمكاسب المرتبطة بالاستثمارا ت الأجنبيـــة: يشـــير المؤيـــدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحقق العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في نقـ ل التكنولوجيا و خلق مناصب الشغل وتوفير السلع في السوق الوطنية والعمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن.

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا: لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية -وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال- تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار (أجنبي تماما، مشترك) وكــذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق (17).

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين كفاءة استخدام موارد الدولة المضيفة: لقد أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، ومن الممكن أن يأخذ التدفق التكنولوجي آثارا إنتشارية وذلك في حالة كون الشركات الأجنبية تحقق مزايا وفوائد للكيانات

الاقتصادية المحلية تتجاوز ما كانت تستهدفه تلك الشركات، وكمثال على الآثار الانتشارية هو قيام الشركة الأجنبية بإجراء عملية ترتيب وتصنيف للشركات المحلية التي تتعامل معها وفقا لقدراتها التكنولوجية.

وقد يكون التدفق التكنولوجي أفقيا أو رأسيا (18)، فالتدفق التكنولوجي الأفقي يحدث على سبيل المثال في حالة استحواذ الفرع التابع للشركة الأجنبية على تكنولوجيا جديدة ومن ثم تقوم الشركات المنافسة بنقل تلك التكنولوجيا، أما التدفق التكنولوجي الرأسي فإنه يتحقق عندما يقوم الفرع التابع بنقل التكنولوجيا دون مقابل للشركات التي تمده بالمدخلات والخدمات. ولعل الصفة المميزة للتدفقات التكنولوجية هي ما يطلق عليه الاقتصاديون – الوفورات الخارجية الموجبة – Positive Externalities وهي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة و ينتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

والخلاصة أنه بالرغم من الصعوبات الخاصة بقياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تعظيم الكفاءة، فإن الكتابات في هذا المجال توصلت إلى بعض النتائج الهامة نذكر منها:

- يوجد إجماع واسع على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر المنفذ الوحيد في عبور التكنولوجيا إلى الدول النامية.

- كثيرا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات المحلية خاصة في قطاع التصنيع.

- هناك دلائل تشير إلى أن مقدار ونوع التكنولوجيا التي يتم نقلها تتأثر بالخصائص المختلفة لكل من الصناعة المستقبلة والدولة المضيفة، حيث أن مناخ المنافسة المتزايد يؤدي إلى مستويات أعلى من الاستثمارات المحلية في رأس المال الثابت والتعليم، كما أن البيئة ذات القيود الأقل التي تفرض على الشركات الأجنبية المستثمرة أو فروعها تؤدي إلى زيادة التوسع في عمليات نقل التكنولوجيا.

3-2 الآثار المحتملة لاستثمار الأجنبي على العمالة: لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان، فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع **للادخار** والاستثمار، ومن ناحية أخرى يتشكك البعض في القدرة التوظيفية للشركات الأجنبية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وكذا اجتذابها لنوع

معين من العمالة، هذا فضلا عن اتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة.

تجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها وأيضا مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.

رابعا: دروس من بعض تجارب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية:

1- التجربة الماليزية: يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام 1984 حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، حيث أن الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 نما الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل 79 %سنويا حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة (19).

1-1 تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر: قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات،

كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الإستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات. وفي هذا المجال فإن بعض منظمي الأعمال والشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز ، ولكن كانت حجة الحكومة أن الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه أساسا للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية .

وأضافت الحكومة أن إتاحة نسبة100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح قانون تشجيع الإستثمارات للشركات التي تصدر ما بين 51%- 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51%- 79 %مساهمة من الملكية الأجنبية. أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير ما بين 20%- 50 % من منتجاتها فإن الشركاء الأجانب يسمح لهم القانون بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركة ، أما الشركات التي تستطيع تصدير 20% فقط أو أقل من منتجاتها فإن القانون الذي وضعته الحكومة الماليزية يسمح لها بتملك 30 % كحد أقصى من حقوق الملكية لتلك الشركة.

وبموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الإستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، كما أن هناك فقرات في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها، بالإضافة إلى فسح مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج، وبهدف تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد لإستقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

2-1 آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي: لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية ولكن نتج عنه آثارا إيجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية وذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، كما كانت

للاستثمارات الأجنبية المباشرة عنه آثارا إيجابية على المؤسسات و الصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحليـــة التي تقـــوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات و لمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة أنخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، كما كان وقع الاستثمارات الأجنبية إيجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.

2- التجربة الكورية: بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطيع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي 65.2 مليون دولار في عام 1970 مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969(20).

أما في عام 1984 فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة

للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 نشاطا في عام 1990 مقابل 521 نشاطا في عام 1982.

وحاليا فإنه يتم تقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويـــل الأرباح، ومبادئ حقوق الملكية و تخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية.

كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية يتم تقاضي 50% من المعدلات العادية، وأخيرا فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمر الكوري.

كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة الممنوحة من طرف البنوك الوطنية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% في عام 1998 مقابل 3.7 % في عام1990 . لقد أدى

الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك حيث تم استثمار مبلغ 5.4 بليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا ، بينما تم استثمار 2.9 بليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك في عام 1998 (21)

3- التجربة التايلاندية: إن تشجيع الاستثمار في تايلاندا يقوم على محاور رئيسية وهي الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإجراءات تحفيز الصادرات، بالاضافة إلى سياسة تنمية الروابط.

إدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية قامت تايلاندا بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية، مع تقديم الحوافز المتنوعة والعمل بنظام أسعار الصرف الأجنبي الحرة، وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف، وكذا حق شراء الملكيات المشتركة، بالإضافة إلى قيام هيئة تايلاندا للمناطق الصناعية بمنح مجموعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة ومن أمثلة تلك الحوافز استقدام الخبراء الأجانب وكذا ملكية الأراضي وأيضا السماح بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية إلى الخارج.

كما قامت الحكومة التايلاندية بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة للتصدير والتي تتضمن الامتيازات التي تقدمها هيئة الاستثمار

لأنشطة التصدير مثل الإعفاءات الضريبية على المواد الخام المستوردة والتي تدخل في إنتاج السلع المصدرة، والإعفاءات من ضرائب التصدير مع تقديم التسهيلات الجمركية، وكذا تقديم التسهيلات الائتمانية إذ أسست تايلاندا صناديق خاصة لدعم الصناعات التصديرية، إلى جانب تقديم العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية.

خاتمــة:

إن عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءا من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

وبالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات خارج المحروقات 2.5 مليار دولار بعد تردد المستثمرين الأجانب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار.

لقد أعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس في بداية عام2003 يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين على المستوى العالمي، أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، حيث تروحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس مقرا لهم ما بين 72 و96 من مجموع 102 دولة، ومن بين المآخذ المسجلة في عرقلة الاستثمارات الأجنبية انتشار الرشوة والبيروقراطية الإدارية (22).

إن هذا التقرير الصادر تحت عنوان (تقرير المنافسة الدولية) والذي صاغه مجموعة من الخبراء المعروفين، صنف الجزائر في الرتبة 74 عالميا حسب كافة المؤشرات مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الاستثمارات غير متوفر، حيث حدد التقرير أن مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية على قائمة العراقيل بنسبة 23 % ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة 14% .

كما أعتبر 10% من رجال الأعمال والمستثمرين ومسؤولي الشركات أن عدم الاستقرار السياسي تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر، أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل بنسبة 8% والمنشآت القاعدية والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة7% (23).

إن المعطيات التي حملها التقرير تحتم على السلطات القيام بإجراءات عملية للقضاء على مختلف العوامل التي تحول دون اهتمام المستثمرين الأجانب

بالاستثمار في الجزائر وتجاوز مرحلة التردد مع العمل باستمرار على تحسين صورة الجزائر من حيث الجوانب الأمنية والعمل على الاستقرار السياسي خدمة للتنمية الاقتصادية ورفاهية المواطن.

الإحالات والمراجع

1 - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1991 ، ص 22.
2- نفس المرجع، ص24.
3- القطاع الخاص والبيئة التمويلية، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1988، ص11.
4- هالة صقر، حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر، منتدى الحوار الاقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أفريل 1998.
5- جريدة الخبر اليومية، عدد 3923 ، الصادرة في 2003/11/01 ،ص2.
6-أمينة زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1994، ص3.

7- Multilateral Agreement of Investment.
8- Trade and Foreign direct Investment, 1998, P:13.

9- قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مركز البحوث، العدد2 97، ص31
10- نفس المرجع، ص32.
11- نفس المرجع السابق ، ص58 – 60.
12-محمد الفضيل، حول مناخ موافق الاستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الاقتصادي، العدد 1480، ماي 1997 ، ص8.
13- غي فيرمان، تيسير الاستثمار الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية مارس 1992، ص17.
14-إبراهيم حسن العيسوي ، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية ، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة 1986.
15- محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على مستويات التشغيل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص7.
16- نفس المرجع، ص8.

17-Upali Kumara, Investment, Industrialization and TNCs in selected Asian, regional Development Dialogue vol.14, N°4 1993, p17.
18- قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مرجع سابق، ص18.
19-Upali Kumara, Investment, Industrialization and TNCs in selected Asian, Op, Cit, p32.
20- Idem, p36.

21- قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بنك مصر، مرجع سابق، ص104- 105.
22- جريدة الخبر اليومية، مرجع سابق، ص2.
23- نفس المرجع السابق، ص2.